

تأثير الأزمة الأمنية على صناعة القرار في النظم السياسية العربية

د. صورية زاوشي . كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية .

جامعة الجزائر 3

الملخص:

تعتبر الأزمة إحدى الظواهر السياسية الوطنية والدولية الناتجة عن خلل بالغ التعقيد في عمل النظام، أو يمكن القول أنها ناتجة عن الخيارات المسدودة في عمل السياسة، يتم البحث عن استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها كبديل عن عدم وظيفية السياسة وفعاليتها في البيئة الفعلية للمجتمع الوطني أو الدولي. يمكن أن تتفاعل الأزمة من البيئة المحلية نحو البيئة الدولية أو العكس، لكن في كلا الحالتين تعني الأزمة عدم وجود خيارات سهلة أمام عمل السياسة.

Abstract :

Security Crisis impact on decision making in Arabian Political Systems

The crisis is one of national and international phenomenon that resulted from complex problem inside political system, in other way, we can say that it resulted from inpassed choices for politics work. This paper researches for usage of military power, or threaten to use military instrument as alternative of disfunction of politics and uneffectiveness in real national and international society. Crisis can operate among local to international environment, or the contrary. However, each cases, crisis means easy choices does not exist.

تقديم:

تعكس الأزمة حالة التوتر وغياب المألوف في العلاقات وعمليات التفاعل التي تُنتج بدورها حالة الخوف والتعبئة العامة في دوائر صنع القرار والوحدات العسكرية المنتشرة على الحدود وتلك التي حول المراكز الحيوية للدولة. فهي ناتجة عن الشعور باختيار الوضع القائم نحو الحرب الشاملة أو الفوضى الشاملة، سواء في العلاقة مع دولة أخرى أو تعلق الأمر بالبيئة الداخلية للدولة، تحت مناخ سياسي وأمني مشحون بحرب كلامية ومُعبأً بواسطة حملة إعلامية من قبل أطراف الأزمة.

تعتمد القدرات العقلية في القيام بالحسابات الدقيقة حول فرص الربح والخسارة بسبب حالة الغموض التي تكتنف الأزمة، وغياب سوابق الخبرة وتساعد مستويات التهديد القاسي للمصالح الحيوية التي تدفع بشكل قوي صنع القرار نحو خيارات غير محسوبة هي انفعالية في المقام الأول أكثر منها عقلانية. فعلى سبيل المثال، لم تختبر الحكومات العربية أزمة أحداث -ما سمي بالربيع العربي- ولم تعرف الأطراف المحركة لها، كما أنها لم تتوقع أن تواجه تمرداً عسكرياً داخلياً أين تقف القوات المسلحة وباقي القطاعات الأمنية التي تواجه تحديات أمنية خطيرة داخلية وليست قادمة من البيئة الخارجية كما كان دائماً متوقعا بشكل شائع ومألوف.

الإشكالية البحثية:

تعمل ضغوط الأزمة القاسية في اتجاهين متعاكسين، التوصل إلى الحلول الخلاقة أو اتخاذ القرارات الخطيرة والمهلكة. إذ طالما أن الأزمة وضع غير مألوف وتغير في الموقف مناقض راديكاليا لما هو قائم في البيئة السياسية والأمنية الداخلية أو الخارجية، فإنها تحتاج إلى قرارات أو حلول غير مألوفة وراديكالية مشتقةً خاصياتها الجوهرية من الوضع الجديد المطروح بواسطة الأزمة. ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل العام التالي للمشكلة البحثية:

كيف تؤثر الأزمات الأمنية على صناعة القرار في النظم السياسية العربية؟

وللإجابة على التساؤل العام نطرح جملة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1. ما مفهوم الأزمة الأمنية؟

2. ما هي متغيرات إدكاء الأزمة واستمرارها؟

3. ما هي أنماط التحليل الأمني للأزمة؟

4. ما هو المحتوى النفسي للأزمة؟

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي-التحليلي، فهو من المناهج الأكثر مناسبة في تحليل موضوع تأثير الأزمات الأمنية على صناعة القرار لدى السلطة السياسية في الدول العربية، فالمنهج الوصفي، يعرفه بأنه: "طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميًا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة".¹

وهناك من يعرفه بأنه: "يقوم ... على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها".²

وهناك من يرى أن البحوث الوصفية هي: "البحوث التي تركز على دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بوصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع ما أو جماعة ما، إذ بعد الدراسة الكشفية يتم التنقل بين الفروض التي تم استخراجها للتوصل إلى أهمها".³

كما يكتسي المنهج الوصفي أهمية بالغة في دراسة وبحث ومعالجة الموضوعات الاجتماعية، ويشترك أهميته هذه من ميل الجمع الكبير من الباحثين الأكاديميين والطلبة إلى استخدامه، وكذلك انتشاره في معظم البحوث الجامعية عبر العالم. ويمكن ضبط أهميته المنهجية في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- استخدام المنهج الوصفي في البحوث الاجتماعية وتحليل الظواهر الاجتماعية، يوفر قدراً هائلاً من المعلومات، التي تكون شاملة للموضوعات من كل النواحي، بما يجعل الباحثين أكثر تحكماً في بحثهم.

2- تمثل هذه المعلومات أهمية خاصة في تحقيق التراكمية المعرفية في أي حقل من حقول المعرفة، وتؤدي إلى تطور العلم ذاته، من خلال ما توفره من قاعدة أساسية لبناء وصياغة الفروض والمفاهيم والتصورات والإحاطة بالمتغيرات المختلفة. بالإضافة إلى توفير قاعدة متينة لبناء النظريات.

3- صياغة المفاهيم والتصورات في ضوء المعلومات المتحصل عليها عبر المنهج الوصفي هي في جوهرها بناء نظري على أسس واقعية. بمعنى مساهمة العلم في معالجة مشكلات المجتمع الحقيقي، وملازمة واقع الناس. وهنا يكمن دور ووظيفة العلم في تطور المجتمعات الحديثة.

محاور الدراسة:

المحور الأول: المقاربة المفاهيمية لمصطلح الأزمة

المحور الثاني: متغيرات إدكاء الأزمة واستمرارها

المحور الثالث: أنماط التحليل الأمني للأزمة

المحور الرابع: المحتوى النفسي للأزمة

الكلمات المفتاحية:

الأزمة، الأمن، صناعة القرار، السلطة السياسية، الدولة.

المحور الأول: المقاربة المفاهيمية لمصطلح الأزمة

بالرغم من الفكرة العامة المشار إليها سابقاً لمعنى الأزمة، إلا أنّ هناك اختلاف بين الباحثين في تعريفها، يرى مثلاً مصطفى عبد الله أبو القاسم أن الأزمة تعني: "أي مواقف تعكس وجود صراع حاد بين أطراف النظام الدولي تكون مصحوبة في العادة بزيادة كبيرة وملحوظة في تبادل التهديدات العدائية التي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى اندلاع حرب فعلية".⁴ التأكيد على مفردات التهديد، والصراع والحرب يعني أنه يقصد بالذات الأزمة الأمنية التي تُختزل فيها

الخيارات في الاستعداد للحرب وتبني أساليب التهديد باستخدام القوة العسكرية ونشر القوات العسكرية على الحدود وفي أعالي البحار؛ وبالطبع هذا لا يحدث إلا بين الدول، مما يعني أن التعريف بالأزمة بين الدول وبذلك يُستثنى من التعريف الأزمة المالية، والاقتصادية، والسياسية، والغذائية، والصحية، والبيئية والأزمة الأمنية الداخلية.

وعند تحليله لأزمة 1914 التي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى، يرى أول هولستي Ole R. Holsti⁵ أن الأزمة: من المنظور النظمي هي تغير مهم في كمية ونوعية أو شدة التفاعلات بين الأمم- بالطبع الأمنية على وجه الخصوص- وعادةً، التغير في التفاعلات يؤدي آلياً إلى الاحتكاك ويمكن أن يتطور إلى صدام عنيف أو تصاعد الحوادث العسكرية على الحدود، والمناوشات التي تُبقي الوضع الأمني متوتراً والتعبئة العسكرية في أعلى مستوياتها، كما يمكن أن تؤدي الأزمة الأمنية إلى الترشق بالكلمات التهديدية وتصعيد الحملات الإعلامية المضادة. لذلك، يرى بأن إحدى الطرق لتحليل الأزمات في التاريخ الدبلوماسي هي تركيز الاهتمام على بؤر تغير في نماذج التفاعل الاستراتيجي والأمني بين الدول.

ويعرّف شارلز هيرمان Charles Hermann الأزمة بأنها: "موقف يتميز بالمفاجأة، والتهديد العالي للقيم المهمة، والوقت القصير لاتخاذ القرار".⁶ تضمن هذا التعريف ثلاثة متغيرات مستقلة مسؤولة عن إنتاج المتغير التابع وهو الأزمة، وبالتالي تصبح مؤشرات جيدة وقابلة للملاحظة لمعرفة الأزمة وتحديد أركانها وتحليل آثارها الأمنية والسياسية. هذا التعريف يجمع بين المعطى الفيزيقي للأزمة وهو "الحدث المفاجئ"، والمعطى الإدراكي لصانعي القرار وهو "إدراك التهديد العالي للقيم الحيوية والمهمة"، والمعطى الزمني والمحدد في "الزمن القصير"، والمعطى السلوكي وهو "اتخاذ القرار". كما يركز هذا التعريف على عنصر التفاعل المستمر والكثيف بين صناع القرار وإدراكهم لطبيعة التهديد القائم على اعتبار أنه لا معنى لمفهوم الأزمة ما لم تكن هناك كثافة في التفاعل، بالإضافة إلى تدخل العامل النفسي لصناع القرار في التعامل مع الأزمة والمتمثل بالشعور بالمفاجأة والاضطراب وعدم الاستقرار العاطفي.

يجب توفر مجموعة من العناصر في وضع أمني معين حتى يمكن إطلاق وصف أزمة والمحددة من قبل الباحثين في مجموعة من النقاط هي:

(أ) تعرض مصالح الدولة الحيوية للخطر المرتبطة مباشرة ببقائها القومي مثلاً: احتمال وقوع غزو عسكري، أو قصف جوي، أو صراع أهلي أو اضطرابات أمنية شاملة. على المستوى الدولي مثلاً: أزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر 1960 التي كادت أن تؤدي إلى نشوب حرب عالمية ثالثة بين القطبين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وعلى المستوى الوطني ظهور الحروب الأهلية في ليبيا سنة 2011 التي هددت السيطرة الأمنية على الإقليم وجلبت التدخل الخارجي من قبل الحلف الأطلسي.

(ب) وجود وقت محدود لاتخاذ قرارٍ ما إزاء ما يحدث، وهذا يعني ظهور "ضغط الزمن" كمغير مستقل مؤثر في مسار وآثار الأزمة ومخرجاتها الأمنية والسياسية، أين يمكن أن تؤثر على القدرات العقلية والانفعالية لصناع القرار الذين يعملون لساعات طويلة ويحرمون من النوم الكافي، ومن ثم يمكن أن تبتعد القرارات كثيراً عن دائرة العقلانية.

ج) عدم القدرة على التحكم في مخرجات الأزمة بسبب عدم القدرة على توقع أحداث الأزمة وشيوع حالة الإرباك وعدم وضوح الرؤية، بمعنى آخر تصبح الأزمة تعمل بشكل لولي تدفع الأطراف نحو التصرف وليس العكس وهذا يؤدي إلى تقلص مستوى العقلانية في صناعة القرار وتقدير الموقف الاستراتيجي المحيط بالأزمة. ففي أزمة الصواريخ الكوبية، لم يكن أحد من المحيطين بالرئيس جون كينيدي توقع استجابة الرئيس خروتشوف للطلب الأمريكي بسحب الصواريخ السوفيتية من جزيرة كوبا بسهولة، أو كما تساءل جراهام أليسن: "لماذا نشر السوفييت صواريخهم ولماذا سحبوها؟"، أسئلة لازالت دون إجابة، لأنها من خاصيات الأزمة: عدم توقع أحداثها.

د) تتميز علاقات التفاعل السياسي والأمني خلال الأزمة بالتوتر المستمر والمشحون بردود الأفعال والانفعالات المُنْفِلَة، لكن دون أن تتصاعد إلى مستوى الصدام المسلح الذي يعني نشوب الحرب، ولو أن في بعض الأحيان تقع أحداث دامية خلال الأزمة لكنها معزولة أو غير مقصودة. وطالما أن الوضع لازال ضمن مستوى الأزمة دون التصاعد إلى مستوى الصدام المسلح فهذا يعني وجود مجال للتفاوض وصناعة السلم. في هذا الصدد، كان أمام معمر القذافي في الأيام الأولى من الأزمة المجال للتفاوض مع المتظاهرين والتوصل إلى حل وسط، لكن بمجرد مهاجمة المتظاهرين بواسطة القصف الجوي في بنغازي، انتهت الأزمة وتحولت إلى حرب أهلية.

يمكن أن تؤدي ضغوط الأزمة إلى اتخاذ قرارات خطيرة تزيد الوضع سوءاً، وذلك بسبب عمل صناع القرار لساعات طويلة وتعرض قدراتهم العقلية للتعب والتآكل وبالتالي الوقوع ضحية لانفعالات وردود الأفعال غير المحسوبة في مقابل تقلص الحسابات العقلانية إلى مستوياتها الدنيا في الموازنة بين الخسائر والأرباح، والتكاليف والمنافع وفرص الربح من الوضع القائم والوضع المتغير بواسطة الأزمة. كما يمكن أن تتغذى الانفعالات المنفلتة وتآكل القدرات العقلية والإدراكية كنتيجة للإصابة بالإرهاق والتعب والإحباط، من بعض الخاصيات النفسية-الانفعالية في شخصية صناع القرار مثل التهور، والإحباط الحاد، والشعور بالاضطهاد، والثقة المفرطة وتحكم الصور المعرفية والإدراكات المشوهة⁷ في التفكير وطريقة تشخيص الوضع الاستراتيجي للأزمة؛ وغيرها من العناصر المؤثرة على صناعة القرار العقلاني المطروحة من قبل أنصار النظرية النفسية في صناعة القرار.⁸ أثرت هذه الخاصيات الأخيرة بشكل ظاهر على القرارات التي اتخذها العقيد معمر القذافي إزاء الأزمة التي حدثت في شرق البلاد، وكان يبدو خطابه في الساحة الخضراء أنه يتصرف انطلاقاً من الماضي المستوطن في إدراكاته ويتحدث للآخرين بانفعالاته بدل عقله، عندما يستعرض قوته ومجده وقدراته في السيطرة على الوضع في ظل اتساع دائرة الاحتجاجات الشعبية من مدينة لأخرى وانتشارها بسرعة انتشار النار في الهشيم. الانحراف عن العقلانية في حالة معمر القذافي، ليس ناتجاً عن تآكل القدرات العقلانية بسبب العمل لساعات طويلة من أجل حل الأزمة كما هو الوصف المقدم من قبل النظرية المعرفية⁹ في صناعة القرار، وإنما ناتج بسبب تأثير الخاصيات الشخصية والصور المعرفية المظلمة المستحكمة في البنية المعرفية للقذافي التي صورت له الواقع غير الوضع الفعلي للأزمة الأمنية القائمة في شرق البلاد؛ ومن ثم يمكن أن تصبح الخاصيات النفسية-الشخصية كمتغيرات مستقلة في تحليل وفهم الأبعاد العميقة للأزمة الليبية.

واجهت حكومات -ما سمي بالربيع العربي- تهديدا قاسيا بواسطة الاحتجاجات الشعبية أدت بالرئيس التونسي بالفرار من البلاد، كمن واجه حريقا مفاجئا في البيت، وبدل أن يطفئه فرّ من البيت وتركه يحترق؛ في حين اتخذ معمر القذافي قرارات في الاتجاه الخاطئ مزقت البلاد بواسطة حرب أهلية قاسية وكذلك الأمر بالنسبة لحكومة بشار الأسد في سوريا.

المحور الثاني: متغيرات إذكاء الأزمة واستمرارها

يشير الباحثون في مجال تحليل الأزمات الأمنية أن هناك ثلاث عناصر تتدخل كمتغيرات مستقلة في إذكاء الأزمة وتغذية استمرارها وهي:

- (أ) الصرامة المعرفية في إدراك البيئة الأمنية للأزمة،
- (ب) شد الانتباه لفترة زمنية طويلة،
- (ج) إدراك الزمن المتاح في اتخاذ قرارات حاسمة إزاء الأزمة.

يتعلق المتغير الأول بما أسماه روبرت جيرفيز "بالصور المعرفية"¹⁰ التي يحملها صانع القرار حول السياسة وطرق إدارة الأزمات وإدراك الآخرين سواء كانوا أعداء أو خصوما، والتي كوّنوها عبر الزمن من خلال التجربة الطويلة مع السياسة، وكذا الخبرات المؤلمة التي تعرضوا لها خلال مراحل النمو الاجتماعي. المشكلة في الصور المعرفية أنها تخلق أحكاما مسبقة ومواقف جاهزة تسقط على البيئة السياسية بغض النظر عن ملاءمتها أو لا، دون البحث في احتمالات التغير في تلك البيئة؛ ومن ثم تلغي عددا من الخيارات التي من الممكن أن تكون الأنسب في معالجة الأزمة، وتختزل قرارات حل الأزمة ضمن نطاق الخريطة المعرفية التي يحملها صانع القرار. وهكذا تنشأ الخيارات الخطيرة التي تتحول إلى قرارات مهلكة بدل أنها تساهم في حل أو على الأقل تلطيف حالة التوتر بالأزمة.

يمتد تأثير متغير الصرامة المعرفية نحو طريقة التعامل مع المعلومات بحيث تخلق التحيز المعرفي في استقبال وتحليل المعلومات حول الأزمة، إذ يصبح صانع القرار لا يتعامل مع تلك المعلومات التي تتناقض مع الخريطة المعرفية التي تشكل محتوى بنيته الإدراكية، ويتقبل فقط المعلومات التي تعزز التماسك المعرفي لديه تفاديا لما أسماه ليون فيستنجر "بالتنافر المعرفي".¹¹ إذ لم يستطع معمر القذافي ولو للحظة خلال فترة الأزمة تقبل معلومة بأن الاحتجاجات الشعبية هي شرعية ضد سياساته الخاطئة، وأن لديها امتدادات في الأوساط الشعبية، وأن الناس لا يريدون طريقة حكمه، بسبب أن خريطته المعرفية قائمة على إدراك فقط أنه الزعيم الأوحى والملمهم، وأن الجميع يجب أن يخضع له، وأن من خرجوا عن طاعته فهم الجرايع الذين يتعقبهم "زنقة، زنقة". قادت هذه الصرامة المعرفية نحو الخيارات المهلكة، عبر التصلب في المواقف وتفضيل الطرق العسكرية في مواجهة الاحتجاجات الشعبية التي أدت في نهاية المطاف إلى نشوب الحرب الأهلية عبر الحدود الوطنية لإقليم الدولة.

كما تؤثر الصرامة المعرفية في اتجاه آخر وهي دفع صانع القرار إلى الاعتماد فقط على المعلومات والخبرات التي يحملونها دون الالتفات إلى غيرها بسبب ضغوط الأزمة وشدة التهديد، بمعنى الاعتماد على "ما حدث سابقا" في حل الأزمة؛ والتي من الممكن أن تتضمن حلولاً غير مناسبة مما يؤدي إلى تأجيج الأزمة بدل من تلطيفها. فعلى

سبيل المثال، كل محاولات الإطاحة أو التمرد -المحدودة بالطبع- ضد العقيد معمر القذافي تم التعامل معها بواسطة القمع الأمني، وأن خبرة الحكومة الليبية الطويلة في الحكم في التعامل مع المشاكل الأمنية كانت قائمة على البطش الأمني. وبالتالي عند نشوب الاحتجاجات الشعبية في مدينة بنغازي تحت مناه الأزمة التونسية والمصرية، فإن قاعدة صناع القرار في التعامل معها هو الاعتماد على الخبرة السابقة المتضمنة الأساليب الأمنية القاسية. وإن كانت هذه الخبرة أثمرت قد أثمرت فيما سبق، إلا طبيعة الأزمة في 17 فبراير 2011، وسياقها الإقليمي والموقف الدولي، كانت كلها متغيرات مغايرة لما سبق.

يتعلق المتغير الثاني بشد الأزمة لانتباه صناع القرار لفترة زمنية طويلة أو بتعبير أوول هولستي "بامتداد الانتباه الحاد لفترة من الزمن"،¹² الذي من شأنه أن يبعثر قوة التركيز ويشد الأعصاب وتطفو على السطح الانفعالات والاندفاعات السلوكية، التي في الغالب تكون في شكل مشاعر عدوانية (حالة معمر القذافي) أو سلوك انسحابي (حالة الرئيس زين العابدين بن علي). يتغذى -بالطبع- شد الانتباه بشكل أولي من إدراك التهديد الشديد أو الوقوف على حافة هاوية الحرب أو انهيار النظام السياسي، كلها عوامل تجعل صناع القرار لا يغادرون مكاتب عملهم لساعات طويلة وربما يبيتون فيها بشكل يرهق القدرات العقلية ويضعف الاستقرار الانفعالي. وفي مستوى أقل من إدراك التهديد، يرهق صناع القرار بتدفق حجم هائل من المعلومات ومن مصادر مختلفة، خاصة في عصر الفضائيات التي تنقل الأحداث بشكل مباشر وعلى مدار الساعة، مما يجعلهم غير قادرين على استيعاب تدفق المعلومات حول أحداث الأزمة؛ وفي نفس الوقت لا يمكن التغاضي أو تجنب استقبال المعلومات عبر شاشات التلفزيون. ثم يأتي عامل آخر يغذي هو الآخر شد الانتباه وهو كثرة الاتصالات الهاتفية عبر مستويات مختلفة، من البيئة المحلية المحيطة بالأزمة، وصناع القرار في الحكومات الأجنبية، والمنظمات الدولية، والأصدقاء السابقين وهكذا. من الممكن أن يلجأ صناع القرار إلى أساليب معينة من أجل تخفيف الضغوط مثل إهمال المعلومات، وتركيز مجال الاهتمام في دوائر ضيقة، وقطع الاتصالات، والتشويش على البث الإعلامي؛ بهدف التخفيف من تدفق المعلومات والأخبار المثيرة، لكن في كل الأحوال سوف لا يوقف ذلك العملية المعرفية بالاستغراق الإدراكي مع تطورات الأزمة والبحث في طرق حلّها. من المنظور العقلاني،¹³ المعلومات مطلوبة من أجل تسهيل عملية الوصول إلى تحديد الخيارات الجيدة وانتقاء بديل القرار الذي يحمل الحل للمشكلة، لكن هذا يناسب فقط الظروف العادية التي تجعل صانع القرار يعمل بروية ودون ضغوط وفي حضور قدراته العقلية المتوازنة. لكن عندما تتدفق المعلومات بكميات كبيرة، في ظل وقت قصير لاتخاذ القرار، فإن هذه المعلومات تتحول إلى عيب وظيفي بحيث تؤدي إلى تشتيت تركيز صناع القرار بدل تنوير عقولهم وتبديد جهودهم في التصرف المناسب إزاء الأزمة؛ وبالتالي يصبح المأخذ الأخير لصناع القرار الاعتماد بشكل مركز على أنظمة الاعتقاد والخبرة السابقة والأحكام الجاهزة.

يؤثر متغير "الزمن المتبقي" لاتخاذ قرار إزاء الأزمة من خلال الإدراك الصارم بأن الزمن آخذ في النفاذ بسرعة بحيث أن أي قرار بعد مرور الزمن المحدد هو دون قيمة سياسية أو إستراتيجية أو حتى نفعية في بعض الأحيان؛ مما يعني تعرّض المصالح الحيوية للخطر مثلاً انهيار الحكومة أو نشوب الحرب أو فقدان أقاليم معينة أو عمق جغرافي أو منافذ إستراتيجية أو حلفاء. كلما أعطى صناع القرار قيمة كبيرة للمصالح المحتملة فقداها أو أنها تحت التهديد

الخطير، كلما زادت قيمة الزمن المتبقي في الأزمة لاتخاذ قرار معين؛ وهذا بدوره يؤثر على القدرات العقلية وتماسك الانفعالات تحت تأثير عناصر التعب والإرهاك وقلة ساعات النوم، ويمكن أن تنتشت قدراتهم المعرفية على أكثر من مركز اهتمام كنتيجة لحالة القلق التي يخلقها إدراك ضيق الوقت وقرب انهيار الوضع المحيط بالأزمة. فالعامل الحاسم في تأثير متغير "الزمن المتبقي أو المتاح" في إنتاج الضغوط الانفعالية والمعرفية والنفسية لدى صناع القرار هو الإدراك الثابت في وجود فترة زمنية قصيرة وأخذة في التقلص بشكل سريع، أو بمعنى آخر إدراك أن الأزمة تتدحرج بسرعة نحو هاوية الانهيار ولم يبق سوى زمن قصير لتدارك ذلك أو وقف الانهيار. عملية صناعة القرار تحت ضغوط الزمن القصير المتبقي سوف تضعف القدرات المعرفية وتضعف التماسك الانفعالي لصناع القرار في القيام بالتقييم الجيد للخيارات المتاحة وإجراء الحسابات العقلانية المطلوبة من انتقاء الخيار الأكثر ملاءمة ليكون قرار الحل للأزمة.¹⁴

يحمل مفهوم الأزمة معاني التوتر الشديد، و القلق، واضطراب الانفعالات، والخوف جراء التهديد وغيرها من المظاهر غير المألوفة المصاحبة للوضع العادي، لكن مخرجات الأزمة بكل معانيها وديناميكياتها وتفاعلاتها وعناصرها، تؤدي إلى مسارات متباينة وفي أغلب الأحيان تكون غير متوقعة وهو العامل الذي يزيد من حالة التوتر ويعطي لمفهوم الأزمة معناها السياسي والأمني. من خلال استقرار الأزمات الدولية في تاريخ العلاقات الدولية، نجد أن البعض منها أدى إلى انهيار الوضع الأمني ونشوب الحرب الطاحنة والبعض منها أدى إلى الوساطة وإجراء مفاوضات متعددة طويلة، والبعض منها أدى المفاوضات وصناعة الحلول الوسطى من أجل تثبيت الاستقرار الدولي. فالأزمة الدولية عام 1914 التي قتل فيها الأمير النمساوي في سراييفو من قبل الثوار الصرب المتطرفين أدت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى، وكذلك الأمر بالنسبة لأزمة مؤتمر ميونيخ عام 1938 التي أدت هي الأخرى إلى نشوب الحرب العالمية الثانية في العام التالي.

أما الأزمة بين الكوريتين في عام 2004 وما تلاها فإنها أدت إلى وساطة عدة دول وانطلقت على إثرها المفاوضات السداسية (روسيا، الصين، الولايات المتحدة، اليابان والكوريتين: الشمالية والجنوبية) حول تثبيت الاستقرار ومنع نشوب الحرب في شبه الجزيرة الكورية. أما في حالة أزمة برلين عام 1949، وأزمة الصواريخ الكوبية عام 1960، فإن المفاوضات الثنائية كانت هي الخيار المفضل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي آنذاك. ومن المفارقات الاستراتيجية، أن في كلا الأزميتين الأخيرتين، أدت المفاوضات بين الطرفين إلى تثبيت الاستقرار الأمني في المنطقة لفترة طويلة من الزمن حتى اختفى الاتحاد السوفييتي من النظام الدولي، ولو أن أنصار نظرية الردع النووي¹⁵ يعزون الفضل في التوصل إلى حلول وسطى بين الطرفين إلى تأثير الأسلحة النووية التي دخلت كعنصر مهم في الحسابات الإستراتيجية لكل طرف. انطلاقاً من عنصر الردع المتبادل، يمكن استخلاص أن إحدى العوامل المساعدة التي تساعد أطراف الأزمة على التوصل إلى حلول وسطى وإنهاء الوضع المتأزم هو إدراك التهديد الخطير والخوف الشديد من انزلاق الأزمة إلى صدام مسلح، وبالتالي تكون المفاوضات أثناء الأزمة طريق محفوف بمخاطر الانزلاق في أتون الحرب القاسية.

تؤدي المخاطر الملازمة للأزمة بصناع القرار إلى إدارة الأزمة نحو الخيارات الأكثر أمناً والأقل خطورة، أو على الأقل الحفاظ على الوضع القائم للأزمة دون وقوع مزيد من الانهيار، كما حدث في أزمة برلين وأزمة الصواريخ الكوبية.¹⁶ على افتراض أن خيار الحرب لا يحمل في مضمونه الأرباح المتوقعة لأي طرف ومن ثم هو ليس استجابة عقلانية في معالجة الأزمة بالنسبة لكل طرف خاصة عندما تكون أطرافها مسلحة بالأسلحة النووية. تستلزم عملية إدارة الأزمة تبني تقنيات التفاوض، والوساطة، والتحكيم والقضاء الدولي، وكل ما من شأنه أن يمنع الحرب ويثبت الاستقرار.

وإذا كان أنصار نظرية الردع النووي¹⁷ قد أكدوا كثيراً على خاصية الحساب العقلاني في الأزمات الدولية بين القوى المسلحة نووياً التي تملك قدرات التدمير النووي المتبادل والإضرار المتبادل بالمصالح الحيوية، فإن أزمات العلاقات الدولية لا تحدث دائماً بين القوى النووية، وفي بعض الأحيان تحدث بين قوى نووية وأخرى غير نووية، أو تحدث داخل البيئات الوطنية للدولة الواحدة؛ مما يعني أن ليس دائماً يكون الحساب العقلاني حاضراً في إدارة الأزمة. وهي الاعتبارات الإستراتيجية التي جعلت أوول هولستي Ole R. Holsti¹⁸ ينتقدها بشدة عند مناقشته للأزمات الدولية خاصة أزمة 1914 وحتى أزمة الصواريخ الكوبية عام 1960؛ أدت هذه الانتقادات إلى تحويل الانتباه نحو التركيز على تحليل البنيات المعرفية والنفسية لصناع القرار التي تتدخل في انتقاء خيارات السياسة في صناعة قرارات الأزمة. لقد وجدت هذه الاتجاهات التحليلية مبرراً لقرار إدارة جون كينيدي حول ضرب الحصار البحري بدل من خيارات أخرى، فإنه يشجع حاجة الرئيس كينيدي في الخوف من الفشل في إدارة الأزمة وتبني الخيار الأكثر أمناً التي تبقي الوضع على ما عليه، وفي نفس الوقت يمنح فرصة لخروتشوف في اتخاذ خطوة نحو الوراثة والتراجع عن قرار استكمال نشر الصواريخ بعيدة المدى على الجزيرة الكوبية. بالنسبة لهولستي وغيره، لم يكن عنصر الردع النووي والخوف من نشوب حرب نووية تحرق العالم فقط حاضراً في تفضيل خيار الحصار البحري على كوبا من بين مجموعة خيارات أخرى، وإنما أيضاً تدخلت العناصر النفسية لشخصية كينيدي في انتقائه لذلك الخيار والمتمثلة في الخوف من الفشل وتأمين النجاح والانفلات من النقد.

المحور الثالث: أنماط التحليل الأمني للأزمة

عند استقرار تراث الدراسات الأمنية والإستراتيجية نجد تحليل الأزمات قد ظهر في أربع أنماط رئيسية لخصها

أوول هولستي في عمله المشهور: "نظريات صناعة قرار الأزمة Theories of Crisis Decision Making":

أ) "نمط استجابة التنظيم Organizational Response Model"، والذي يتضمن تحليل طريقة تعامل الأجهزة البيروقراطية مع الأزمة من خلال تشكيل خلية الأزمة، جمع المعلومات، تصفيف الخيارات والضغط باتجاه البديل الذي يملأ وعاء قرار أو قرارات سياسة الحكومة؛ على اعتبار أن مسارات ومخرجات الأزمة محددة بواسطة تلك القرارات التي تساهم فيها المنظمات البيروقراطية في وزارة الخارجية، ورئاسة الدولة، ووزارة الدفاع والمنظمات الاستخبارية المختلفة. باختصار، يمكن القول أن هذا النمط من التحليل يركز بشكل محوري على البنية

البيروقراطية وحساباتها الخاصة والتي تتولى معالجة الأزمة واحتواء آثارها على الدولة والمجتمع. يتناول التحليل مجموعة من الخصائص التفاعلية والوظيفية لمنظمة صناعة قرار الأزمة مثل تحليل مستوى التماسك النفسي والمعرفي، والانفعالات النفسية والاتصالات، واستقبال المعلومات، وأنظمة جمع وتحليل المعلومات ومستوى خبرة صنع القرار في المنظمة البيروقراطية السابقة بالأزمات الأمنية.

ب) "نموذج التفاعل العدائي Hostile Interaction Model"، يهتم أولاً بتحليل مضمون علاقات العداوة بين أطراف الأزمة خاصة فيما يتعلق بالمواقف المسبقة والثابتة حول النيات العدائية المتبادلة للأطراف نحو بعضها البعض كتلك التي تكون بين الأطراف التي سبقت بينهما حرب أو مناوشات على الحدود أو بينهما سباق تسلح حاد، مثلاً العلاقة الهندية الباكستانية الجزائرية المغربية، السعودية الإيرانية؛ والأمثلة كثيرة في العلاقات الدولية. عادة تغشى علاقات فواعل الأزمة تحت هذا النمط مظاهر إدراكات نية الهجوم، وترجيح العداء وعطب الأمن القومي، والإدراك المزمّن للتهديد وافترض دائماً سوء النية في سلوك الآخرين. خاصة بالنسبة لصناع القرار الذين قضوا فترة طويلة في عمل الأزمات وإدارات العلاقات الأمنية مع الأطراف المعنية، على خلفية أنهم كوّنوا إدراكات معينة قائمة على توقع العداء.

ج) يتحدد النمط الثالث في ما يسمى "بنمط كلفة الحساب The Cost Calculation Model"، الذي يهتم بتحليل طريقة حساب الأطراف لكلفة خيارات صناعة قرار الأزمة (كما هي مطروحة

أيضاً نماذج نظرية المباريات¹⁹) القائم، الموازنة بين خيارات الحد الأعلى من الربح والحد الأدنى من الخسائر أو خيارات المحافظة على الوضع القائم دون ربح أو خسارة، وكذا خيار الخسارة الكلية مثل انخيار الوضع الأمني للهاوية.

د) النمط الأخير في قائمة هولستي يسمى "بنمط الضغط الفردي The Individual Stress Model"، الذي يركز فيه التحليل على تأثير ضغوط الأزمة على القدرات المعرفية والنفسية لصناع القرار فرادى

من خلال تقييم أدائهم الوظيفي خلال الأزمة وطريقة عملهم تحت الضغوط خاصة فيما يتعلق بتصنيف خيارات القرار، استقبال معلومات معينة دون أخرى، وانتقاء بديل معين دون آخر. من ناحية أخرى، يشير بعض أنصار النظرية النفسية²⁰ في تحليل عمليات صناعة القرار أن بسبب الضغوط المتزايدة للأزمة، سوف يعتمد صنع القرار أكثر على القدرات الشخصية والخبرة الذاتية والمعرفة خاصة التي يحملونها في التعامل مع الأزمة، بدل الاعتماد على المعايير وطرق التنظيم البيروقراطي واحترام التسلسل الهرمي للقيادة.

المحور الرابع: المحتوى النفسي للأزمة

النظر إلى الأزمة من زاوية التأثير على البنية النفسية والانفعالية على صنع القرار، نجد الكثير من الباحثين²¹ قد بلوروا خلفية نظرية وصاغوا مفردات لتحليل الأزمات الأمنية التي تمثل جزءاً مهماً ومثيراً للجدل في تراث الدراسات الأمنية والسياسية. أكثر تجليات تأثير الأزمة على البنية النفسية والانفعالية لصناع القرار هي تلك القيود التي يفرضها العقل الإنساني في التفكير والتحليل برؤية لموقف الأزمة والقيام بالحسابات العقلانية والموازنات بين

الخيارات من أجل انتقاء البديل المناسب. تحجب الأزمة القدرات العقلية والإدراكية عن العمل بواسطة عاملي الضغط النفسي وإثارة الخوف فوق طاقة تحمل الفرد، مما يفسح المجال أمام تدفق الانفعالات والعواطف بدون قيد عقلي، في شكل غضب أو صراخ أو شتم أو تحطيم الموجودات التي تقع تحت اليد، والإصابة بالصرع، والإصابة بالهلع الشديد أو يقف الإنسان مدهوشا لا يستطيع التصرف ولا القدرة على الحركة. تؤدي كل هذه المظاهر السلوكية المنفلتة تحول قدرة العقل على توليد مجموعة متكاملة من بدائل السياسة وتجزئة المعرفة حول نتائج كل خيار على السياسة، والحد من القدرة في تنظيم التفضيلات بالنظر لكل النتائج الممكنة المترتبة عن كل خيار بناءً على مقياس المنفعة. باختصار تعمل ضغوط الأزمة باتجاه الحد أو الكبح من السلوك العقلاني لدى صانع القرار وإعلاء المشاعر الانفعالية والاضطرابات العاطفية والتأثير على التماسك المعرفي الذي يحد من قدرة إدراك البيئة الإستراتيجية المحيطة بالأزمة وهي من عيوب الإدراك؛ التي تحدث عنها كثيرا أنصار النظرية المعرفية²² في تحليل السياسة الدولية.

تتعرض القدرات النفسية للانهيار بسبب شدة الخوف الذي يسكن النفس البشرية حتى ولو كان الموقف ليس مخيفا في حقيقته، لكن في إدراك الفرد هو مخيف؛ عندئذ سوف لا يتصرف بناء على إملاءات العقل بقدر ما يتصرف الفرد وفق ما تمليه الحالة النفسية التي هو عليها. فعل سبيل المثال، عندما يدرك الفرد أن الوضع الأمني خلال الأزمة قد انهار أو أوشك على ذلك، يندفع نحو خيارات غير عقلانية مثل الحرب، البكاء، أو الإصابة بالهلع. لذلك يندفع الناس خلال الأزمات على سرقة البيوت والمحلات، النزوح الشديد نحو مناطق أخرى، وانتشار أعمال النهب والسلب في الشوارع وغيرها.

ولو أن هولستي أعطى لعامل "إدراكات ضغط الوقت"²³ الدور المهيمن في تفكيك وتمزيق البنية النفسية والانفعالية لصناع القرار، إلا أن هناك باحثين آخرين²⁴ من أولوا الأهمية لدور عملية التنشئة الاجتماعية السابقة وخبرات الطفولة الأولى والنسق الاجتماعي المحيط بالفرد؛ خاصة عندما عالجوا المناخ النفسي والأمني الذي خلقته أزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر من عام 1960، خلال فترة ثلاثة شهور. لكن من ناحية أخرى، أكد أيضا هولستي - خلال تحليله لأزمة جوان 1914 التي أدت إل نشوب الحرب العالمية الأولى - على دور عامل الخوف في تآكل القدرات المعرفية لصناع القرار والحد من التفكير العقلاني. نتيجة لحالة الغضب الشديد الذي تملك وزير خارجية ألمانيا السيد جوتليب فون جاكو **Gottlieb Von Jagow** والقيادة الألمانية خلال الأزمة، كانوا مستعجلين في 15 جويلية 1914 على تقديم تهديد بتدمير صربيا كفرصة أخيرة لإيقاف ضغوط الأزمة والتنفيس على حالة الغضب التي يعيشونها بتأثير الأزمة.

في مقابل ذلك، كان القادة الأوروبيون الآخرون مركزين جهدهم على كسب مزيد من الوقت لامتصاص غضب القيادة الألمانية والنمساوية، وفي نفس الوقت كانوا هم أيضا يعيشون حالة الخوف من الاندفاع الألماني وثورة الرغبة في الانتقام الألماني لمقتل الأمير النمساوي في سرايفو؛ بمعنى الخوف الشديد من سرعة الألمان في إعلان قرار شن الحرب التي سوف تحرق الجميع. لقد قام هولستي بتصوير البيئة النفسية والخريطة الانفعالية التي كانت سائدة بين

صناع القرار في العواصم الأوربية من خلال تحليل الوثائق الدبلوماسية التي كانوا يتبادلونها فيما بينهم، وذلك بالتعبير عن شعورهم ومخاوفهم بقوله: "الخطر الداهم يتمثل في أن وجود ساعات قليلة للرد على المطلب النمساوي، ويمكن للنمسا أن تغزو صربيا ويطالب الرأي العام للروس السلاف من روسيا أنها يجب أن تندفع لمساعدة صربيا"²⁵؛ وهكذا تنشب الحرب المدمرة من منظورهم. لذلك، كانت استراتيجيتهم خاصة وزير خارجية بريطانيا جري Grey آنذاك قائمة بالدرجة الأولى على كسب مزيد من الوقت لاستيعاب الموقف وامتصاص غضب الألمان والنمساويين، على افتراض أنه إذا استطاع الحلفاء كسب مزيد من الوقت من أجل فتح المجال أمام المفاوضات و الوساطات، فإن فرص السلم وتجنب خيار الحروب سوف تزداد، إنه لا بد من مبادرة لالتقاط الأنفاس وارتخاء الأعصاب المشدودة الناجمة عن مقتل الأمير النمساوي والتهديد النمساوي بغزو صربيا والقبض على الجناة.

كان الألمان والنمساويون تحت ضغط نفاذ الوقت إذا لم يسرعوا في اتخاذ قرار شن الحرب، قبل فوات الأوان وينقلب ميزان القوى ضدهم؛ على افتراض أن المهاجم هو الذي يكسب الحرب كما يعتقد أنصار النظرية الواقعية الهجومية. وفي كل الأحوال، لقد أدى المناخ النفسي والانفعالي لأزمة 1914 إلى تقويض الحسابات العقلانية بشكل ملحوظ بسبب خوف الأطراف على كسب الحرب من قبل الطرف المبادر بها، مما جعلهم يندفعون بشكل محموم نحو الاستعداد للحرب والتعبئة الشاملة بدل من التفاوض والقيام بالحسابات العقلانية، إذ أن سيطرة الانفعالات عادة تحجب العقلانية. كان الانعكاس العملي لهذه الآثار والانفعالات مباشرة روسيا في 25 جويلية 1914 كل الاستعدادات العسكرية المهمة لمنع أي سيطرة ألمانية على أوروبا الشرقية والحولان دون حدوث هزيمة فرنسية مبكرة كما ذكر ذلك جون ميرشيمر.²⁶ وهو نفس الخطوة التي اتخذت من قبل الحكومة البريطانية التي أعلنت تعبئة سلاح البحرية بقيادة الأدميرال البريطاني آنذاك ونستن تشرشل، لمراقبة السفن الألمانية في بحر الشمال والقناة الإنجليزية. وانطلقت بعد ذلك التهديدات والتحذيرات المتبادلة بين العواصم الأوربية والتي من بينها تحذير ألمانيا لروسيا بوقف استعداداتها للحرب على حدودها الشرقية في ظرف إحدى عشر ساعة.²⁷ بصفة عامة، تضمنت تصريحات صناع القرار في العواصم الأوربية خلال أزمة مقتل الأمير النمساوي في سرايفو مشاعر اليأس المتزايد والاستسلام لمسار الأحداث والسير نحو جحيم الحرب مضطرين وليسوا مختارين، إذ كان السفير الفرنسي في لندن آنذاك السيد بول كامبون Paul Cambon يرى أنه بعد الإنذار النمساوي لصربيا، لا توجد أي حيلة في إيقاف مسيرة الأحداث المتدهورة نحو هاوية الحرب.²⁸

الخلاصة العامة:

ضغوط الأزمة المتسارعة تدفع صناع القرار بشكل حثيث نحو تقليص خيارات صناعة القرار العقلاني في عدد قليل من المحتمل أن لا يكون فيها القرار صحيحاً، تجبر صناع القرار على عدم الالتزام بما أسماه أوول هولستي "بإجراءات التفاعل العامة Standard Operating Procedures"²⁹ في صناعة القرارات الصحيحة، لأن زمن الأزمة الضيق لا يسمح باتباع مثل هذه الإجراءات الموصوفة في النظرية العقلانية³⁰ في صناعة القرار. كما أن حجم التهديد والضغط التي تحملها الأزمة تجعل صناع القرار يتخطون كل الإجراءات التقليدية المتبعة في صناعة القرار، من أجل الاستجابة السريعة لاحتواء تداعيات الأزمة والتي عادة يكون تصرفهم كردود أفعال أكثر منها مبادرات محسوبة واتخاذ خطوات عقلانية؛ لأن حجم ضغوط الأزمة والتهديد يتخطيان بمسافات كبيرة قدرات التحمل العاطفي والعقلي لدى صناع القرار، فتصبح ردود الأفعال والانفعالات هي التي تعمل أكثر من ميزان العقل.

وجود مستوى معتدل من ضغط الأزمة يخلق حوافز نفسية ودافعية عقلية لبلورة بدائل الحل وانتقاء الخيار الأكثر مناسبة، لكن عندما تتخطى ضغوط الأزمة مستويات التحمل الإنساني فإن أدوات العقل تتوقف عن العمل ويصبح صانع القرار أكثر عرضة للتشتت وتمزق البنية الإدراكية التي تحول دون إدراك الصورة الكلية للموقف المحيط بالأزمة. عندما وصلت الأزمة الليبية إلى ذروتها وأصبحت على حافة نشوب الحرب، ظهرت ملامح تمزق دوائر صناعة القرار في السلطة الليبية، ومن أمثلتها ظهور نجل معمر القذافي سيف الإسلام على شاشات التلفزيون بدل أبيه يخاطب المتظاهرين ويخبرهم بين وقف الاحتجاجات أو الحرب الأهلية، دون عرض خيارات أخرى؛ مما يعني الوصول إلى حالة الذهول والانهيار النفسي وحالة الإحباط المتقدمة الناتجة عن الشعور بالتهديد القاسي. في الوقت الذي لم يكن يمثل فيه أي منصب حكومي، وكان المفروض الذي يتدخل هو رئيس الحكومة، وزير الداخلية أو من ينوب عنهم.

الهوامش:

¹ - عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، ص. 107.² - محمد مبارك محمد الصاوي، البحث العلمي: أسسه وطريقته كتابته (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1992)، ص. 30.³ - جبارة عطية جبارة، علم الاجتماع الإعلام (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2001)، ص. 202.⁴ - مصطفى عبد الله أبو القاسم، قضايا وأزمات دولية معاصرة: النظرية والتطبيق، ط. 2 (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997)، ص. 23.⁵ Ole R. Holsti, « Theories of Crisis Decision Making, » In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, 2nd ed., ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp.304-308.⁶ Ole R. Holsti, Op. Cit., p. 306.⁷ Robert Jervis, « Perception and Misperception in International Politics, » in International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, 2nd ed. (New York: MacMillan Publishing Company, 1993), pp. 286-99.⁸ Zeev Maoz, National Choices and International Process (Cambridge, New York, Port Chester, Melbourne, Sydney: Cambridge University Press, 1990) pp. 50 - 59.⁹ Jerel A. Rosati, «A Cognitive Approach to the Study of Foreign Policy,» in Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation, ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney (New Jersey : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.), pp. 49-56.¹⁰ Robert Jervis, «The Spiral of International Insecurity,» in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 60-63.¹¹ Leon Festinger, « An Introduction to the Theory of Dissonance, » In Sources: Notable Selections in Psychology, 2nd ed., ed. Terry F. Pettijohn (United States of America: Dushkin/McGraw-Hill, 1997), pp. 328-29.¹² Ole R. Holsti, «Theories of Crisis Decision Making, » In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 307-10.¹³ Anthony G. McGrew & M. J. Wilson, « Rational Decision Making, » In Decision Making: Approaches and Analysis, ed. Anthony G. McGrew & M. J. Wilson (Great Britain: Manchester University Press, 1982), pp. 49- 55.¹⁴ Ole R. Holsti, «Theories of Crisis Decision Making, » in International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, 2nd ed. (New York: MacMillan Publishing Company, 1993), pp. 310-16.¹⁵ فرانك هارفي، عودة المستقبل: التنافس النووي ونظرية الردع واستقرار الأزمات بعد الحرب الباردة (أبو ظبي: مركز الإمارات

للدراستات والبحوث الإستراتيجية، 2003)، ص. 42-56.

¹⁶ Daniel S. Papp, Contemporary International Relations : Frame works For Understanding, 4th ed. (New York: Macmillan College Publishing Company, 1994), pp.573-75.

¹⁷ عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997)، ص ص. 266-68.

¹⁸ Ole R. Holsti, Op. Cit., pp. 30-6.

¹⁹ . جيمس دورقي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر. وليد عبد الحفي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، 1985)، ص ص. 335-40.

²⁰ Zeev Maoz, Op. Cit., pp. 51 -59.

²¹ Louis Hough, Modern Research for Administrative Decisions (United States of America : Prentice-Hall, Inc., 1970), pp. 59 – 65.

²² Jerel A. Rosati, “A Cognitive Approach to the Study of Foreign Policy,” in Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation, ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney (New Jersey : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.), pp. 49-58.

²³ Ole R. Holsti, Op. Cit., p. 317.

²⁴ - صلاح مخيمر وعبد مخائيل رزق، سيكولوجية الشخصية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1968)، ص. 132.

²⁵ Ole R. Holsti, Op. Cit., p. 3.

²⁶ John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, - 55.140 London: W. W. Norton & Company, 2003), pp.

²⁷ Ole R. Holsti, Op. Cit., pp. 3-229.

²⁸ Ole R. Holsti, Op. Cit., pp. 3-263.

²⁹ Ole R. Holsti, «Theories of Crisis Decision Making, » in International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti and Mark -10V. Kauppi, 2nd ed. (New York: MacMillan Publishing Company, 1993), pp. 3-16.

³⁰ Joseph Frankel, The Making of Foreign Policy : An Analysis of Decision-Making (London: Oxford University Press, 1971), pp. 85 -183.